

## خلاف بين ماحش والشرطة

## ماحش تنهي فحصها في أحداث أم الحيران والشاباك يفتح تحقيقاً مستقلاً

\* تم استدعاء 14 رجل شرطة لادلاء بشهاداتهم في القضية، وتم التحقيق مع 3 من بينهم تحت طائلة التحذير \* أكد مركز عدالة، الذي قدم الشكوى لـ "ماحش" بأسم زوجة الشهيد: "أن توصية "ماحش" بعدم تقديم المسؤولين عن جريمة القتل للمحاكمة هي مواصلة لسياستها التي توفر غطاءً شرعيةً للعنف الدموي الذي تمارسه الشرطة الإسرائيلية بحق المواطنين العرب" \* التحقيق استغرق وقتاً طويلاً وأدير بشكل معقد. وكان من المتوقع أن يجرى التحقيق بشكل أسرع وأكثر نجاعةً



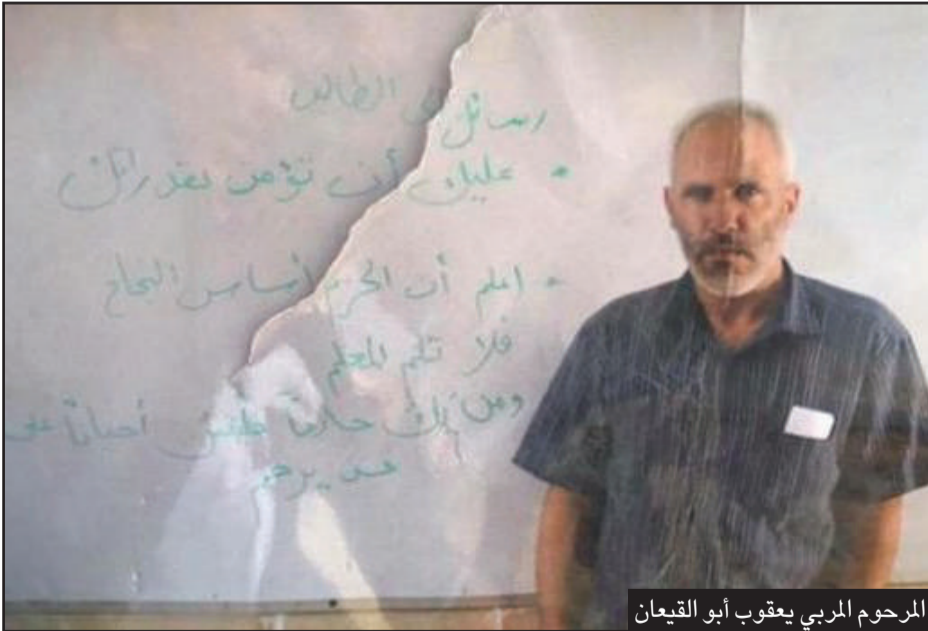
أم القيعان يوم الأحداث (رويترز / reuters)



إصابة النائب عودة



أبو القيعان بعد أن لقي مصرعه رمياً برصاص الشرطة



المرحوم المربي يعقوب أبو القيعان

طلباتها لتلقي أي معلومة حول مجريات التحقيق". كذلك جاء من مركز عدالة أن: "الشرطة الإسرائيلية ووزير الأمن الداخلي يواصلون التمسك بالأكاذيب التي صرّحوا بها يوم الحدث، ويواصلون الادعاء بأن الشهيد قصد دهس رجال الشرطة، وهي ادعاءات ثبت كذبها قطعاً بأشرطة الفيديو التي وثقت الحدث".

أن: "التحقيق استغرق وقتاً طويلاً وأدير بشكل معقد. وكان من المتوقع أن يجرى التحقيق بشكل أسرع وأكثر نجاعة، وذلك لخطورة الحدث واقتراعات وزير الأمن الداخلي والقائد العام للشرطة بحق الشهيد. كذلك، ورغم توجهاتنا المتكررة، لا زالت ماحش ترفض كشف تقرير الطب الشرعي لعائلة الشهيد، وتتجاهل جميع

على رئيس القائمة المشتركة، أيمن عودة، خلال أحداث أم الحيران.

هذا، وتستمر التحقيقات الأخرى في الشرطة بما يتعلق بقضية أم الحيران منذ عام تقريباً، علماً أنها كانت قد توقفت لأشهر وتم تجديدها مؤخراً. ولا يزال الخلاف بين "ماحش" والشرطة موجوداً فيما يتعلق بملاسات أحداث أم الحيران، وعليه جاء تدخل الشاباك وتم فتح تحقيق مستقل بالقضية.

وفيما يتعلق بالاعتداء على النائب عودة من قبل الشرطة، فقد تم الكشف أنه تم استدعاء 14 رجل شرطة لادلاء بشهاداتهم في القضية، وتم التحقيق مع 3 من بينهم تحت طائلة التحذير. وحتى يومنا هذا، فقد تمت إعادة جميع رجال الشرطة إلى ممارسة مهامهم ووظائفهم في الشرطة دون أي تقييدات تتعلق بالتحقيق، لكن من المتوقع أن يصدر النائب العام قراره بشأنهم، إذا ما سيتم تقديمهم للمحاكمة أم لا.

هذا وصل إلى موقع العرب وصحيفة كل العرب بيان صادر عن مركز عدالة جاء فيه ما يلي: "أفادت مصادر صحافية إسرائيلية أن وحدة التحقيق مع الشرطة "ماحش" أوصت بإغلاق ملف التحقيق بمقتل الشهيد المربي يعقوب أبو القيعان بنيران الشرطة الإسرائيلية أثناء عملية هدم بيته في قرية أم الحيران، وعدم تقديم أي رجل شرطة للمحاكمة. من جهته أكد مركز عدالة، الذي قدم الشكوى لـ "ماحش" بأسم زوجة الشهيد، أن توصية "ماحش" بعدم تقديم المسؤولين عن جريمة القتل للمحاكمة هي مواصلة لسياستها التي توفر غطاءً شرعيةً للعنف الدموي الذي تمارسه الشرطة الإسرائيلية بحق المواطنين العرب. ورغم أنه من الواضح، ومنذ اليوم الأول، أن الشرطة قتلت أبو القيعان دون أي مبرر وبما يناقض تعليمات إطلاق النار، إلا أن ماحش تمارس دورها مجدداً في التستر على الجرائم الخطيرة بحق المواطنين العرب. هذا دليل جديد على منهجية ماحش والشرطة الإسرائيلية، كما شهدناها في أحداث أكتوبر 2000، وعدم تقديم أي شرطي إسرائيلي للمحاكمة بهذه التهم. منذ العام 2000، قتل 50 مواطناً عربياً برصاص الشرطة دون محاسبة أي شرطي. مركز عدالة يطالب النيابة العامة بالعمل فوراً على تقديم المسؤولين عن جريمة القتل للمحاكمة". وأضاف البيان: "كذلك ذكر مركز عدالة

مكاتب "كل العرب" - الناصرة  
kul@alarab.net

أنهت وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة "ماحش" عملها بشأن فحص أحداث أم الحيران في النقب، والتي استشهد خلالها المربي يعقوب أبو القيعان برصاص الشرطة. وبحسب ما أوردته وسائل إعلام عبرية، فإن نتائج الفحص أحييت لمكتب النائب العام، على أن يبت بشأنها ويصدر قراره إذا ما سيتم فتح تحقيق جنائي في القضية ضد رجال الشرطة الذين ضلّوا بإطلاق الرصاص خلال إخلاء قرية أم الحيران في شهر يناير/كانون ثاني الماضي. ويذكر أنه حتى الآن الحديث يدور عن فحص مستمر قرابة العام وليس عن تحقيق قضية أم الحيران أثار جدلاً واسعاً وخلافاً في الآراء، حيث انقسمت بين مؤيد ومعارض لفتح تحقيق ضد أفراد الشرطة، وبحسب مصادر إسرائيلية، فإن اختلاف الآراء هذا استدعى جهاز الأمن العام (الشاباك) لفتح تحقيق بشكل مستقل في أحداث أم الحيران، والتي تضمن استدعاء مواطنين من القرية للتحقيق.

وبحسب الاعلام العبري فإن التحقيق في القضية يرتكز بالاساس على إطلاق الرصاص الذي أدى إلى وفاة أبو القيعان، بعد أن دهست السيارة التي قادها ابو القيعان شرطياً إسرائيلياً والذي توفي على اثرها، بحسب رواية الشرطة.

ويذكر أن شريط فيديو مصور يظهر أحداث الواقعة، ويوثق ضلوع 4 رجال شرطة بإطلاق الرصاص باتجاه أبو القيعان في سيارته، وحدث الدهس بعد إصابة أبو القيعان بجراح بالغة الخطورة اثر إطلاق الرصاص عليه من قبل الشرطة. وتناولت تحقيقات الشاباك جوانب عدة، بينها ضرورة اطلاق الرصاص من قبل الشرطة في الحالة المذكورة، وملاسات أخرى للواقعة التي انتهت لوفاة أبو القيعان والشرطي.

وفي العودة إلى الفحص الذي أجرته "ماحش"، فإنه تضمن جوانب عديدة من بينها: تحليل شريط الفيديو الذي وثق الحادثة، استشارات مع خبراء من البلاد والخارج وغيرها. ويذكر أن "ماحش" اعتبرت في السابق أن "حادثة الدهس ليس عملية". من جهة أخرى، وخلال فحص "ماحش" تم التحقيق مع رجال شرطة تحت طائلة التحذير بما يتعلق بالاعتداء